معالجة الفساد الإداري في العراق
بمعرفة الدوافع والأساليب

أ.عبد الرحيم خليل مطر الزاملي
المعهد التقني/ الحويجة

معالجة الفساد الإداري في العراق
بمعرفة الدوافع والأساليب

الخلاصة :

ما يقتضي تحديده من دوافع وأسباب الفساد الإداري يكون من خلال معرفة الاحتياجات وظروف العمل والواقع الاجتماعي – الاقتصادي السياسي والبعد الزمني للظلم والاضطهاد والفقر والجوع وسيطرة قوى الظلم التي وضعت العراق في نفق مظلم لا نور فيه ولا دليل .

- اتضح من خلال البحث أن الدوافع والفعاليات للفساد الإداري تتحدد بالرغبات والحاجات كالآتي :

١- الفقر والحاجة ومعالجته : يمكن معالجته من خلال زيادة المدخلات وتأمين الاحتياجات وتفعيل أنظمة الحوافز والمكافئات وبناء الدور السكنية .

٢- أصحاب النفوس الضعيفة والفاسدة الذين لا يتمكنون من السيطرة على رغباتهم لشخصية وتفضيلها على المصلحة العامة وللتخلص من هذه الشريحة يتم عبر وضع القوانين والتعليمات التي تهدف للنزاهة وتحديد الصلاحيات وتدقيق السير الذاتية والرقابة الداخلية ومتابعة السلوك الميداني .

٣- الدوافع السياسية ومقاومة التغيير للواقع الجديد : وهذا يحتاج إلى التشخيص السليم لأصحاب هذه الدوافع من خلال قياس الأعمال والأفعال والممارسات التي تكون نتائجها سلبية على حركة الدولة والمجتمع ومحاسبتها على قدر الإساءة .

المبحث الأول

أولاً : الفساد الإداري :

يعرف الفساد الإداري بأنه أحد عوامل الهدم في هيكلية الدول من خلال هدر المال العام من قبل فئات منتفعة خاصة لها قوة القرار في الصرف والحيازة لهذا المال العام (عن طريق استغلال المنصب للمنافع الشخصية) .(السباعي ١٤٨)

إن الفساد الإداري ليس ظاهرة جديدة أو حديثة فالفساد الإداري بدء مع بدء نشوء الدول أو التجمعات السكانية وهو حسب التعريف (بدءاً بالحيازة لمجموع مصالح القبيلة من أقوى الرجال أو المجموعة وانتهاءً بالدول بمؤسساتها وكياناتها) .(العمري ٦٤٧٠)

١- أسباب حدوث الفساد الإداري :

١-١ - الحاجة للمال وقلة الدخل تدفع بعض الكوادر للاختلاس عند توفر الفرصة أو خلقها .

١-٢ - توفر المال العام بشكل سهل دون رقابة تدفع بأصحاب النفوس الضعيفة إلى الاختلاس

١-٣ قدرة القرار وتمركز السلطة يدفع البعض من أصحاب القرار بالقفز على القانون لصالح فئة قليلة .

١-٤ الذين يحملون معاول الهدم للتغيير تدفعهم رغبات سياسية (من أزلام النظام البائد) (العلوي ١٢٧: ٥).

١-٥ أصحاب المصالح من خارج المفاصل الحكومية لتمشية مصالحهم يساهمون بحدوث الفساد .

٢- أشكال الفساد الإداري :

يختلف شكل الفساد الإداري حسب طبيعة العمل :

٢-١ - الاختلاس والتدليس والسرقة .

٢-٢ - تقديم منافع خاصة على المنافع العامة .

٢-٣ - الهدم والتدمير لبنى المجتمع المدني التحتية .

٢-٤ - التلاعب بعمليات الشراء والبيع

٢-٥ - المحاباة والمحسوبية .

٢-٦ - الاستخدام الناقص .

٢-٧ - هدر الوقت .

يقسم الفساد الإداري حسب أسبابه ودوافعه إلى :

١- العَـــوز المـادي (ســـد الحاجـة) .
٢- الدوافـــــع السياســـــية ومقاومـــــة التغييـــــر (قـــوة النظـام السابق وأتباعـــه) .
٣- ذوي النفـــوس الضـــعيفة مـــن الكـــوادر الوظيفيـــة (المصابين بمرض الفساد الإداري) .
٤- البيـروقـراطيـــة الإدارية (الروتيـــــــن) .

مشكلـة البحـث :
معرفة دوافع وأسباب الفساد الإداري ضمن مفاصل هيكل الدولة.

هـــدف البحـث :
الوصـــول إلى المعـالجـات الناجعـة لهـذه الأسبـاب والدوافع .

فرضية البحث :
١- قوة تأثير الفساد الإداري على المجتمع .
٢- سبل الوقاية وتحسين الكوادر الوظيفية .

منهجية البحث :
١- استخـدام الأسلـوب ألوصفي في عـرض الأطـر النظريـة .
٢- تحليل وتوصيف ظاهرة الفساد الإداري .
٣- تقديم المقترحات لوضع الحلول الناجعة لظاهرة الفساد الإداري .

- يوضح الرسم السابق (الهرمين المعكوسين) (قوة القرار في المستويات الإدارية) (شهيب ٤٤:٤٥) وحجم الفساد الإداري فنلاحظ أن قمة الهرم في المستويات الإدارية تأخذ أوسع خط في حجم الفساد الإداري في الهرم المعكوس وهكذا نصل إلى أقل شريحة في المستويات الإدارية التي تأخذ أقل نقطة في حجم الفساد الإداري وهذا يعني أن القضاء على الفساد الإداري يجب أن يبدأ بهرم المستويات الإدارية نزولاً إلى قاعدة الهرم وهذا يعني وضع الأشخاص المناسبين الذين يتمتعون بالحصانة الإيمانية والنفسية والمبدئية والأخلاقية والوطنية لغرض وقف نزيف الهدر في موازنة الدولة بمعنى أن هذا الشخص المناسب يجب أن يضم فريق يتصف بصفاته ولها باع في كشف الفساد وفي علمية وعملية العمل المناط القيام به فمثلاً يجب أن يكون في وزارة الصحة طبيب يكون فريقه من أطباء وصيادلة وإداريين وقانونيين ومحاسبين .

- كذلك بالنسبة لبقية الوزارات ، (أما بالنسبة للمستويات الإدارية اللاحقة وصولاً إلى أقل المستويات فهذه المستويات تتبع الأعلى) (هاشم ٩:٦٢) ، وهذا يعطي إنطباعاً بأن تقليل الفساد الإداري يجب أن يبدأ من قمة الهرم وليس من المستويات الإدارية الأخرى (بالرغم من أهميتها) .

ثالثاً : التشريع القانوني للحد من الفساد الإداري :

إن جميع القوانين الوضعية والسماوية ترفض وتحرم جميع الأعمال التي تكون على حساب الآخرين وتحمل صفات الخطأ والغلط والحرام ، لذلك فإن قوانين الأرض والسماء معروفة والقاعدة القانونية (القانون لا يحمي المغفلين) هي واقع حال معروف وملموس من قبل الجميع و بعدم المعرفة بالقانون والشريعة هو هروب من المعرفة والتمسك بالخطأ .

٨- ٢ - الضـــــرر المتعمد .
٩- ٢ - الإعلام الباطـــل .

ثانياً : حجـــم الفســـاد الإداري :

إن حجم الفســـاد الإداري يختلـــف باختـــلاف قـــوة أصـحاب القرار:(سليمان٥٥: ٢) .

١. القيادة العليا (الوزارة) : حجم الفساد الإداري كبير ويتعدى حاجز الستة أصفـار بالعملة الصعبـــة .
٢. القيادات الذيلية : تمهـد الفســاد ذو الحجـم الكبيـر .
٣. المراكز الصغيرة : وهـذه تتحـدد بالسرقـات والاختلاسات وتدليس وصولات الشـراء والبيـع وهي ذات حجم كبيـر بالعـدد وحاصـل حجمهـا يـؤدي إلى أرقـام عاليـة نسبياً .

تختلف دوافع الفساد الإداري حسب الحجوم بقـدرة القـرار فكلمـا كـان القـرار من مصادر عالية يكون حجم الفساد كبيراً وهكـذا إلـى أن تصل إلى أقل الفئات وهي لجان الشراء ، أمناء المخازن والعـاملين فـي الحسابـات والتدقيق والعاملين المنفذين وكذلك هناك الموظفين الذين يتعاملون مع شرائح المجتمع بشكل مباشر (كالخدمات العامة) .

الشكل التالي يمثل مراكز القوى وحجم الفساد الإداري

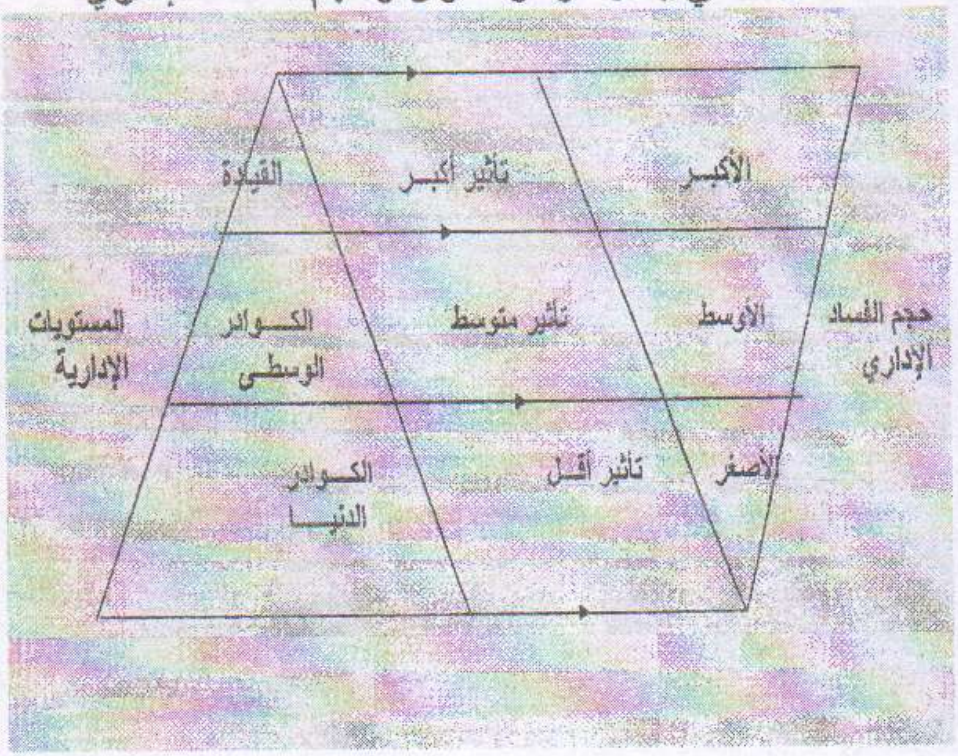

٨- ٣ وضع تفصيلات لفرق عمل النزاهة دقيقة وواضحة وبصلاحيات .

٤- كيفية عمل فرق النزاهة المقترح :

نقترح أن تكون أعمال فرق هيئة النزاهة كالآتي :

٤-١ كشف التلاعب بالسجلات وفضح المتورطين وتقديمهم للعدالة .

٤-٢ متابعة أعمال مؤسسات الدولة من خلال الكشف المفاجئ للمفاصل الحيوية .

٤-٣ وضع أجهزة ومؤسسات الدولة في حالة تحوط وانتباه من الزيارات المفاجئة .

٤-٤ متابعة التقارير الخاصة بالتلاعب والمقدمة من المواطنين الشرفاء .

٤-٥ وضع ميزانية لهذه الفرق وعربات تنصت ومتابعة واستخدام الأجهزة الحديثة بالتعقب للمتلاعبين (المجرمين) واستخدام كافة الفعاليات الأمنية .

٤-٦ تدريب هذه الفرق على كافة طرق الاحتيال والتلاعب والسرقة والتدليس ... الخ . من خلال دورات في داخل وخارج القطر مع طرق الحماية .

• عليه فإن (المحاسبة والعقاب بعد التركيز على الأخطاء والسلبيات مهما كانت هو تعديل لنهج معرفي وعملي لترتيب أولويات النزاهة) (ميخائيل ٧٤٧٥) التي عليها أن تكون سياسة عمل وهدف مستقبلي لتعديل الانحرافات من خلال تشريع وتفعيل مفوضية النزاهة بالمتابعة الميدانية وكشف الانحرافات .

ندرج أدناه هيكلية عمل هيئة النزاهة :

١- هيئة النزاهة العامة :

تشكلت هذه الهيئة مع بداية التغيير في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ لغرض الحد من هدر المال العام وتفعيل الرقابة على الصرف ، لكون الحالة العامة للدولة تحتاج إلى لم أشتاتها لفقدان الانضباط العام والتقيد بالقوانين والأنظمة الإدارية .

٢- عمل هيئة النزاهة العامة :

إن آلية عمل الهيئة عبارة عن وضع مفتش في كل وزارة أو هيئة غير تابعة لوزارة وأخذ تقارير من قبل الموظفين أو المواطنين وتجميعها والتحقيق فيها ، أو عبر تدقيق العقود المبرمة والتي لم تنفذ وصرفت أقيامها ، أو وجود خلل مالي ووجود تلاعب .

٣- مقترح لعمل هيئة النزاهة :

لغرض تفعيل هيئة النزاهة العامة نقترح الآتي :-

١- ٣ تشكيل فرق عمل متنوعة الاختصاصات .

٢- ٣ تتمتع هذه الفرق بصلاحيات إيقاف وسحب يد العاملين ووضعهم موضع الشك والريبة .

٣- ٣ وضع اليد على كافة السجلات والأمانات والحيازات موضوعة الشك والريبة .

٤- ٣ لا سلطة على هذه الفرق غير سلطة القانون الخاص بهيئة النزاهة .

٥- ٣ من ضمن هذه الفرق قوى أمنية للحالات طارئة .

٦- ٣ تتمتع هذه الفرق بصلاحيات فدرالية على كافة الأقاليم المحافظات

٧- ٣ مرجعها الأعلى رئيس هيئة النزاهة ومجلس الوزراء .

يضعون كافة القرارات التي تزيل أو تفرغ المكاسب من محتواها من خلال "كلمة حق يراد بها باطل" مثال ذلك وضع نظام الضرائب ، شمول مخصصات الخدمة الجامعية بالضريبة وإيجار السكن وغيرها من الأفعال والأعمال التي تمرر على أصحاب القرار إذا كانت نواياهم سليمة ولكن الذين اقترح لهم يحمل في داخله بذرة الشر والهدم للنظام الجديد .

٧ تساهم وتساعد في كافة الأعمال السلبية ما دامت تضر بالحكومة حتماً وان لم تحصل

على مكاسب وذلك بزيادة معاول الهدم في هيكل الدولة .

٨-التملق والكلام المنمق والمعسول للدخول إلى مكاتب المراكز العليا ومن ثم إلى

عقولهم .

٩-نفس الأشخاص المستفيدين من النظام السابق يتبوءون المراكز العليا أو قريباً منها لكونهم يحملون القدرة على صفة الحرباء ويصنعون الأشخاص المسيئين من خلال تطميعهم والامتيازات والمكتسبات والغرض منها نصب الفخاخ ووضع الأشخاص السيئين في مراكز القرار .

خطوات معالجة محور الدوافع السياسية ومقاومة التغيير :

من المتطلبات العلمية للتعامل مع هذا المحورمن الفساد الإداري هي :

١- وضع قوانين مشددة للقائمين بأفعال تؤدي إلى نكسات أو أزمات بعمل الحكومة أو الاقتصاد الوطني أو تضر بالمجتمع المدني .

٢- تدقيق فرق عمل الوزارات بدءً من العاملين في مكاتب السادة الوزراء والمستشارين من خلال فحص خلفياتهم ومعرفة ممتلكاتهم ومعدلات الصرف والتداول النقدي والمادي التي تمر عبر مكاتبهم .

٣- فحص القرارات ومعرفة قوة تأثيرها (سلباً وإيجاباً) من خلال لجان تضع دراسات لردود الأفعال وقياس منفعتها وضررها .

٤- وضع الأولويات والأسبقيات للشعب والكوادر الوظيفية قبل العوائد المتحققة بنسبة قليلة

بالنسبة للدولة كإنتاج إجمالي ومن ثم عائد إجمالي مقارنة بالدخل الشهري أو السنوي

المبحث الثاني

معالجات محاور الفساد الإداري :

أولاً : معالجة محور العـــوز المادي :-

إن معالجة محور العوز المادي (وهو من أبسط أنواع الفساد الإداري) وذلك من خلال :-

١- وضع نظم للرواتب لكافة قطاعات الموظفين بشكل مجزي .

٢- وضـــع نظـــم للحـــوافز للـــذين لـــديهم أمانـــات أو حيـــازات (مادية / مالية) مجزية توازي قيم الحيازات والأمانات ، (الحيـــازات والأمانات الكبيرة يجب أن تكون حوافزهـــا كبيـــرة) . (النجار ٨:٤٨) .

٣-منح امتيازات ماديـــة ومعنويـــة للعاملين في هـــذا المجـــال من خلال الدورات خارج القطر وكتب الشكر وإيجاد جائزة للموظـــف النزيـــه والأمين .. الخ مع شهـــادات فخريـــة سنوياً .

٤- تفعيل الرقابة والمتابعة وتطوير عمل لجان الجرد يجعل العاملين ضمن هذا المحوربيتعدون عن القيام بأعمال الفساد المالي .

ثانياً : محور الدوافع السياسية ومقاومة التغيير :-

قبـــل وضـــع المعالجـــة علينـــا معرفـــة دوافـــع فئـــات وشرائح هـــذا المحور وذلك من خـــلال معرفة هوياتهـــم وأفعالهـــم وذلـــك مـــن خلال :

١-أفعالهـــا السلبية . (العلوي ٥:٦)

٢-التشكيك بكل سياســـات والأعمال الحكومية من خلال تكوين جماعات ضـــد ونشـــر الوعي السلبي .

٣-الانتقاص من الأعمال الإدارية إذا كانت للصالح العام وتضـــادت مـــع أحـــد المراجعين لزرع الشك وبذرة الهـــدم .

٤-البحث عن كافة الأعمال والامتيازات التي تثقل كاهل الدولة في المرحلة الحالية .

٥-البحث عن الأخطاء والسلبيات وتضخيمهـــا والتي تقع ضـــمن أعمـــال الدولـــة(الحكومة) الداخلية والخارجيـــة .

٦-الأشخاص أصحاب القرارات أو الذين يحيطون بهـــم والـــذين لهـــم أفكـــار وآراء النظام السابق ولكنهم لا يستطيعون إخراجهـــا يفعلـــون أو

٢. يعطي الفرصة بقيام أصحاب العوز المادي والنوايا السيئة والكوادر الفاسدة يجلب الآخرين للسقوط في هاوية الفساد .
٣. وضع الكوادر النزيهة والشريفة والأمينة بالمراكز الحساسة ذات المفاصل المالية والمادية .
٤. تفعيل فرق النزاهة بكل المحافظات من خلال المتابعة لفعاليات الدوائر ذات العلاقة المباشرة ووضع استمارات استبيان حول طرق الفساد للمواطنين في مواقع الدوائر في الأحياء السكنية .
٥. وضع آليات عمل لإنجاز معاملات المواطنين أسهل الطرق مثل تسليم المعاملة إلى موظف على أن يستلمها كاملة ونهائية من موظف آخر دون حمل المعاملة والدوران بها على الموظفين والغرف الوقوف بالطوابير وعمل الزحام وكما يلي :

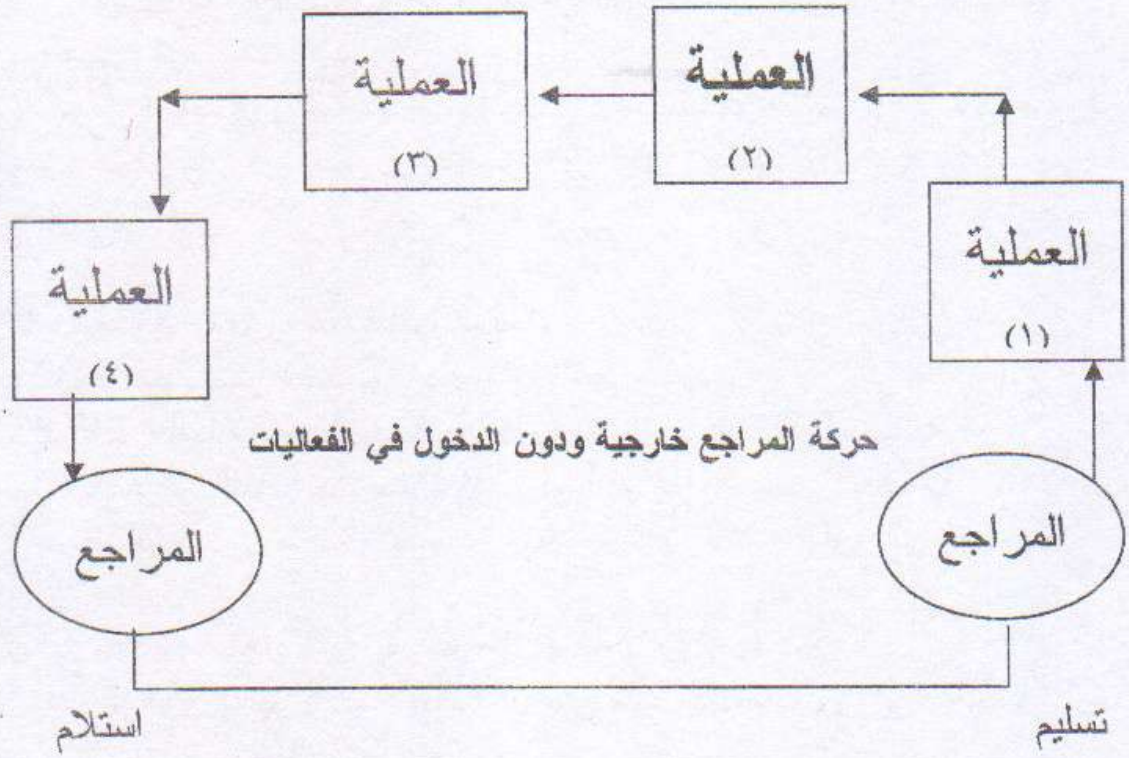

للفـرد أو الكادر عن طريق وضع مقاييس القدرة الشرائية وأهمية المرحلة واستعـادة الوضع الاجتماعي والإقصادي الجيد .
٥- تطهير ورفـع الكوادر السلبية إن كانت مـن النظـام السـابق والحالي من خـلال أعمالهم وأفعالهم ومحاسبتهم بشدة وقسوة وفضـحهم بالتعاميم وشـرح الأسباب .
٦- وضع شـروط النزاهة واجتثاث البعـث تحت خانة الضروري جـداً بتنسيب الكوادر ومنح الصلاحيات والحيازات في مفاصل الدولة .
٧- وضع الكوادر النزيهة والعلمية والكفوءة في الأماكن الحساسـة وذات قـوة التأثيـر بعـد
تفعيل فـرق النزاهـة بكشـف هـذه الكـوادر بالمتابعـة الميدانيـة لكوادر الدولة ووضـع سير ذاتية للنشاطات التي لا تعتمـد على الأضابير الشخصية وإنما من خـلال معرفـة السـلوك الشخصي في الدائرة أو المحلة أو خلفيته الاجتماعية - السياسية .
من خـلال هذه الخطـوات يمكن أن نضع أسس لبدايـة صحيحـة في بنـاء دولـة
المؤسسات والقانون واجتثاث الفسـاد أو(التقليل من تأثيره فـي وضـع البنـى التحتيـة وفق أسس ومعاييـر الإيمـان والتقـوى والشـرف). (هاشم ٩:٨٢)

ثالثاً : معالجة محور الموظفين الفاسدين :
معالجـة هـذا المحـور يكون من خلال التالي :
١. إقصاء وإبعاد هذه الشريحة من كل مفاصل هيكلية الدولـة .
٢. تحديد هـذه الفئات من خلال تكـرار أعمـال الفسـاد وحجمه .
٣. عـدم التساهـل تجـاه هـذه الفئات ونقلهـا من مكان إلى آخـر.

رابعاً : معالجة محور البيروقراطية الإدارية (الروتين) :
إن هذا المحور يعتبر الأساس الذي ترتكز عليه كل المحاور في عمليـات الفسـاد الإداري وذلك :
١- كونـه يجمع كافـة العقـد التي تسمح للعامليـن ابتـزاز المواطنين من خـلال تعقيـد المعاملات الرسمية وإجبـارهم على دفع الرشاوى .

الاستنتـــاج :

إن ما يصل إلى الذهن من أعمال وفعاليات الفساد الإداري تتحدد بحجم هذا الفساد وقوة تأثيره على الواقع الاجتماعي فقوة هذه التأثيرات تكون في عمق المجتمع من خلال مفاصل الدولة وذلك حسب التالـــي :

١- المتابعة والرقابة من قبل القيادات العليا للعـــاملين معهـــم وتـــدقيق وفحص مشاريع القرارات وردود الأفعال والانتقادات وقياس تأثيرهـــا على مستوى الوزارة أو المجتمع ضرورية لمسيرة عمل الوزارة ضمن منهاج عمل يهدف إلى تقويم الانحرافات السابقة والتي تظهـــر خـــلال عمل الوزارة مع الأخذ بنظر الاعتبار توحيد خطوات العمل مع مجمـــل فعاليات الحكومة للوصول إلى تحقيق ما يصبوا إليه المجتمع بكل فئات اجتماعياً واقتصادياً .

٢- التدقيق للكوادر الوظيفية في المراكز المتقدمة (حالياً على الأقـــل) وفرز الصالح منهم وتكليفهم بالمسؤوليات التي لها تأثير مباشـــر علـــى حركة المجتمع والدولة ، وإبعاد المسيئين أو المتلكئين منهم عن دائـــرة القرار .

٣- المراكز التي يكثر بها الفســـاد الإداري وكما ذكر في (١) أعـــلاه فان أعلى درجات الفساد الإداري يكثر في مراكز القرار أو قربها مثـــل العقـــــــود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي تتلاعـــب بمئـــات الملايين من العملة الصعبة .

٤- أكثـــر دوافع الفســـاد الإداري هـــي الاختلاســـات مـــن خـــــلال الحيازات المالية أو بوضع شخص واحد يتحكم بهذه القدرات المالية .

٥-إن تحديد أطـــــر وأشكال الصلاحيـــــات والامتيـــــازات القانونية لأصحاب القـــرار يجب أن تكون تحت السيطـــــرة من جهـــات مشهود لها بالأمانـــــة والشـــــرف .

٦- وأخيـــــراً أن الفســـــاد الإداري يبقى مـــــا دام للإنســـــان رغبـــــات ســـيئة ومريضـــــة وعلاجهـــا تقـــــوى القلـــوب والإيمـــــان بقـــوانين الســـمـــــاء وســـنن الأنبيـــــاء والقـــوانين الوضعية التي تضع الإنســـــان كقيمـــة عليـــــا .

٦. وضع أرقام هواتف وصناديق للشكاوى في كل دائرة مع أرقام هواتف ساخنة ومتابعتها يومياً أو أسبوعياً من قبل فرق النزاهة وليس من كوادر الدولة (الحكومة) .

٧. متابعة إنجاز المعاملات وعدها من خلال قياس حجم العمل مقارنة بالوقت المبذول لكل معاملة بعد وضع الهيكل السابق وحساب وقت كل عملية .

٨. وضع باجات وتفصيل أعمال وخارطة لمسار العمل في كل دائرة وتحديد توقف المعاملة وفي حالة تكرار توقف المعاملات في عملية معينة محددة مسائلة الموظف وفي حالة التقصير معرفة سبب هذا التقصير هل هو بقصد أو بدون قصد أو لعدم تناسب الموظف مع موقع عمله ووضع كل حالة على حده وفي حالة التكرار وضع الحل الناجع من قبل مسؤول الدائرة وفي حالة التكرارمحاسبة مسؤول الدائرة .

٩. وضع المؤسسات ونشاط عملها فلكل نشاط شكل من أشكال الفساد الإداري مثال ذلك :

أ. الأنشطة الخدمية (المؤسسات الصحية ، الاتصالات ، البلديات ، دور العدل والمحاكم ، المؤسسات التعليمية) .

ب. الأنشطة التجارية (المؤسسة العامة للتجارة ، الشركة العامة للسيارات) .

جـ. الأنشطة الصناعية لوزارة الصناعة (كافة مؤسساتها المباشرة وغير المباشرة مع المواطن) .

١٢- استحداث وحـدات خاصة بالنزاهة ضمن هيكليـة التنظـيم الإداري للوزارات المؤسـسات والدوائر لمراقبة الأنشطة الاقتصادية ولاجتماعيـة ومعرفـة ردود الأفعال (سلباً وإيجاباً) .

١٣- وأخيـراً نذكر الآيـة الكريمـة :

((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))

صدق الله ألعلي العظيم